

زيت الزيتون ينقذ الصادرات الزراعية التونسية

مصدر رئيسي للعوائد يكافح تحديات قلة فرص التسويق والمنافسة الأوروبية



زيت زيتون أصيل

ويتميز بمذاق شمري حاد وذي مرارة بينما تكون المرارة معتدلة بالنسبة للزيت المستخرج من الزيتون صنف "الوسلاتي" المنتشر خصوصا في محافظات القيروان وفي صفاقس ومناطق الساحل أما في الجنوب فتكثر غابات الزيتون صنف "الشملاي" ويتميز بمذاقه الشمري المتوسط وقليل المرارة. وتتحصل تونس سنويا على جوائز وشهادات عالمية تؤكد الجودة العالية لزيت الزيتون وفي 2020 حصلت على 26 ميدالية في مسابقة لوس أنجلس الدولية لزيت الزيتون البكر الممتاز. وتعد مسابقة لوس أنجلس الدولية لزيت الزيتون البكر الممتاز، أهم مسابقة في الولايات المتحدة الأميركية لهذا المنتج. وطالبت الغرفة الوطنية لمصدري زيت الزيتون والسلطات والاتحاد الأوروبي بالتراجع في حصة تونس من صادرات زيت الزيتون نحو الاتحاد الأوروبي إلى 100 ألف طن مقابل 56 ألف طن.

الجديدة من أجل تسويق وترويج هذا المنتج وبيعها حسب تعبيره. ويسعى الفلاحون ومنتجو زيت الزيتون هذا العام إلى إنجاز الموسم والانتهاه من عملية جني ثمار الزيتون وسط ظروف صحية صعبة، تبعا لانتشار فايروس كورونا الذي حتم مغادرة اليد العاملة خصوصا من النساء وكبار السن.

14
في المئة نسبة تحسن إجمالي الصادرات الزراعية خلال العام الجاري بفضل زيت الزيتون

ويوجد في تونس ما يزيد عن 160 صفا من زيت الزيتون وفق نتائج مسح أجراه معهد الزيتون وهي أصناف متنوعة من حيث الخصائص المذاقية ومن أبرزها "الشتوي" ويتركز في شمال البلاد

وأفاد عضو النقابة التونسية للفلاحين عمر سلامة في تصريح لـ"العرب"، "أن التصدير مرتبط بالإنتاج وارتباطه أساسا بالسوق الأوروبية". وأضاف في تصريح لـ"العرب"، "الدون الوطني للزيت أصبح دوره عاديا، باعتبار دخول الخواص منذ سنة 1995، وهو ما جعل هذه المؤسسة الوطنية (ديوان الزيت) في تراجع مستمر للعب دورها التعديلي". وأشار النصاروي إلى "أنه يفترض أن لا توضع كمية 400 ألف طن كلها للتصدير حتى لا يحدث انهيار للأسعار، مع تعديل السوق وترك كمية كمخزون استراتيجي، ومن غير المعقول أن يتم تصدير 300 ألف طن في موسم، ثم 100 ألف طن في الموسم الموالي". ورغم دعايات الأزمة الصحية العالمية الناجمة عن جائحة كوفيد - 19، حققت تونس نتائج مهمة وحافظت على صادراتها في السوق العالمية.

الإنتاج أكثر من 400 ألف طن في حين بلغ هذا الموسم 140 ألف طن، وهو ما يحول دون المحافظة على نفس الحرفاء وارتباطه أساسا بالسوق الأوروبية". وأضاف في تصريح لـ"العرب"، "الدون الوطني للزيت أصبح دوره عاديا، باعتبار دخول الخواص منذ سنة 1995، وهو ما جعل هذه المؤسسة الوطنية (ديوان الزيت) في تراجع مستمر للعب دورها التعديلي". وأشار النصاروي إلى "أنه يفترض أن لا توضع كمية 400 ألف طن كلها للتصدير حتى لا يحدث انهيار للأسعار، مع تعديل السوق وترك كمية كمخزون استراتيجي، ومن غير المعقول أن يتم تصدير 300 ألف طن في موسم، ثم 100 ألف طن في الموسم الموالي". ورغم دعايات الأزمة الصحية العالمية الناجمة عن جائحة كوفيد - 19، حققت تونس نتائج مهمة وحافظت على صادراتها في السوق العالمية.

تمكنت صادرات زيت الزيتون التونسي من تجاوز عقبات كورونا بعد نجاحها في الحفاظ على الأسواق التقليدية وإنقاذ الصادرات الزراعية رغم أن الحصيلة أقل من الموسم الماضي. لكن النتائج الحالية تعتبر حسب خبراء جيدة بالنظر إلى قلة هوامش التسويق ما يمنح الاقتصاد المنهك بعض الآمال في ظل ركود مختلف الأنشطة الاقتصادية.

مساحة 1.9 مليون هكتار، مما يمثل أكثر من ثلث الأراضي الزراعية. واحتلت تونس المرتبة الأولى عالميا في تصدير زيت الزيتون خارج الاتحاد الأوروبي وذلك على مستوى الحجم في موسم 2019/2020.

وقدر الإنتاج هذا العام بـ140 ألف طن وفق ما أعلنه المدير العام للدون الوطني للزيت شكري بيوض، في تصريح إعلامي، وأوضح أن الموسم الماضي 2020/2019 يعتبر قياسيا حيث بلغ فيه الإنتاج 400 ألف طن من زيت الزيتون.

ويتم قطاع زيت الزيتون التونسي بصعوبات كبيرة من بينها قلة فرص التسويق حيث يعد الاتحاد الأوروبي المستورد الرئيسي، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة اقتحام أسواق جديدة خصوصا مع منافسة أسواق أوروبية أخرى على غرار إسبانيا وإيطاليا.

وبينت أرقام نشرها الديوان الوطني للزيت على موقعه الإلكتروني أن 80 في المئة من جملة صادرات زيت الزيتون توجهت نحو السوق الأوروبية.

وكشف مدير الديوان شكري بيوض أن الحكومة ووزارة الفلاحة تعملان على اتخاذ إجراءات جديدة لفائدة منظومة زيت الزيتون تتمثل في بعث صندوق لتنمية صادرات زيت الزيتون المعلن وتغيير السياسة الترويجية في الأسواق العالمية إلى جانب التشجيع على الفرص. وفي وقت سابق تمكن المزارعون في تونس من غرس 80 ألف هكتار من أشجار الزيتون بين سنتي 2016 و2020 بما يعادل 8 ملايين شجرة زيتون.

وعلى الرغم من وفرة الإنتاج إلا أن قطاع زيت الزيتون يمر بعدة صعوبات رافقت الصابة القياسية للإنتاج على مستوى الترويج وتدنّي الأسعار في الأسواق العالمية من خلال الإجراءات الاستثنائية.

وأفاد كاتب عام الجامعة الوطنية لمنتجي الزيتون باتحاد الفلاحة محمد النصاروي، "أن مشاكل القطاع تتمثل في صعوبات التسويق من موسم إلى آخر باعتبار أن الموسم الماضي بلغ فيه

خالد هودي
صحافي تونسي

تونس - حافظ زيت الزيتون التونسي على قيمته التصديرية وأنقذ صادرات القطاع الزراعي بأكمله الذي يشكو نقائص كبيرة وذلك في ظرفية صعبة جراء كورونا ما مكن من تحقيق عوائد مهمة رغم إشكاليات قلة فرص التسويق والنقائص التي يعانيها القطاع.

ويتم قطاع زيت الزيتون التونسي بصعوبات كبيرة من بينها قلة فرص التسويق حيث يعد الاتحاد الأوروبي المستورد الرئيسي، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة اقتحام أسواق جديدة خصوصا مع منافسة أسواق أوروبية أخرى على غرار إسبانيا وإيطاليا.

محمد النصاروي
حتى لا تنهار الأسعار يفترض ألا يتم تصدير كل الكمية

وقال المدير المركزي لإحصائيات الظرف الاقتصادي بالمعهد الوطني للإحصاء إلياس العاصمي، في تصريحات صحافية إنه "بسبب انهيار الركود الاقتصادي وغلغ غلغ مؤسسات نتيجة جائحة كورونا ورغم التحسن الطفيف مؤخرا، فقد تم تسجيل تراجع في صادرات كل القطاعات تقريبا وخاصة منها الصناعية".

وأشار العاصمي إلى أن المؤشرات المسجلة على مستوى المنتجات الزراعية تعتبر إيجابية، حيث تم تسجيل تحسن بـ14 في المئة وذلك بفضل تصدير مادة زيت الزيتون بقيمة 2125 مليون دينار مقابل 1200 مليون دينار فقط في الفترة نفسها من السنة الماضية. وشكلت وفرة الإنتاج أزمة حقيقية في القطاع، وتمتد أشجار الزيتون على

موانئ دبي توسع نشاطها ليصل إلى غرب أفريقيا

المجموعة في منطقة غرب أفريقيا، في إطار الاهتمام المتنامي بالقرارة الأفريقية وما تحمله أسواقها الناشئة من فرص ضخمة للنمو والتوسع بالشراكة مع دول لديها طموحات اقتصادية كبيرة. وقال "نعمل على مزاجعة إمكاناتنا وما نملك من خبرة من أجل تحقيق نجاحات مشتركة تعزز آفاق التنمية الاقتصادية في بلدان تلك المنطقة المهمة من العالم". وأكد أن "الميناء الجديد سيكون له أثره الإيجابي في خلق المزيد من فرص العمل، وتعزيز جاذبية السنغال للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإتاحة فرص تجارية واعدة تحقق التنوع الاقتصادي".



وسلمطان أحمد بن سليم هذا الميناء الجديد سيوفر المزيد من فرص العمل وتم توقيع الاتفاقية في دكار من قبل وزير الخوة السمكية والاقتصاد البحري في السنغال، اليوني ندوي، والمدير العام لبناء دكار، أبو بكر صديق بي، ورئيس مجموعة موانئ دبي العالمية. وستقوم موانئ دبي العالمية بإنشاء إدارة محطة الحاويات التي تبلغ مساحتها 300 هكتار، كما ستقوم بتصميم وتمويل أعمال التطوير المطلوبة في البنية التحتية البرية والبحرية للميناء الجديد الذي تبلغ مساحته 600 هكتار.

دبي - تستهدف موانئ دبي العالمية، المزود العالمي الرائد للحلول اللوجستية الذكية المتكاملة، المزيد من التوسع في الاستثمارات في القارة الأفريقية، ما يعكس التزام إمارة دبي ومؤسساتها الاقتصادية باستحداث وتنفيذ مشروعات من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي. وفي هذا السياق وقعت موانئ دبي العالمية اتفاقية مع السنغال لتعزيز منافع امتياز ميناء دكار لمدة 50 عاما باستثمارات تناهز 4.15 مليار درهم (حوالي 1.13 مليار دولار).

وأوضحت موانئ دبي العالمية أن "الاتفاقية التي وقعتها مؤخرا مع حكومة السنغال لتطوير ميناء بحري في المياه العميقة بمنطقة نديان يبعد عن الميناء الموجود حاليا بنحو 50 كيلومترا تأتي في إطار هذا الالتزام ضمن امتياز ميناء دكار والذي تصل مدته إلى 50 عاما، على فترتين مدة كل منهما 25 عاما، حيث تبدأ مع تدشين عمليات الميناء الجديد، وذلك حسب الملحق الذي تمت إضافته إلى الامتياز الحالي الممنوح في عام 2017".

وأشارت إلى أن "هذا الاتفاق هو ثمره مشاورات مكثفة أجريت بين الرئيس السنغالي مكي سال، وسلطان أحمد بن سليم، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة موانئ دبي العالمية، ليكون الميناء الجديد عنصر دعم إضافي يساهم في دفع عملية التنمية الاقتصادية قديما في السنغال ويعين على تعزيز جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية المباشرة". وأضاف سلطان أحمد بن سليم بقيمة هذا الاتفاق وأثره في تعزيز تواجده

مصر والأردن والعراق تتفق على بدء الخطوات الفعلية للتكامل الصناعي والتجاري

وأضافت جامع أنه سيتم خلال الأيام القليلة المقبلة إيفاد فريق فني مصري إلى دولة العراق وبمشاركة من السفارة الأردنية بالعاصمة بغداد للوقوف على احتياجات السوق العراقي سواء في ما يتعلق بتسهيل المصانع العراقية واستعراض فرص الاستثمار المتاحة وكذا الوقوف على احتياجات السوق العراقي من السلع والمنتجات. وأوضحت أن هذا الاجتماع يأتي كنتيجة للزيارة التي قام بها الوزيران الأردني والعراقي لمصر مطلع الشهر الجاري والتي تم خلالها التأكيد على أهمية تعزيز التكامل والتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري المشترك بين الدول الثلاث، وذلك من خلال تنفيذ عدد من المشروعات المشتركة وبصفة خاصة في المجالين الصناعي والتجاري.



وأشارت إلى أهمية التوصل إلى اتفاق عام يحدد أطر التعاون المشترك وبصفة خاصة في القطاعات المستهدفة والتي تم التباحث حولها خلال الاجتماع، مؤكدة في الوقت ذاته على أهمية الربط الإلكتروني بين أجهزة الجمارك في الدول الثلاث لتسهيل عملية التبادل التجاري وتسيير حركة التجارة.

وتتجه مصر والأردن والعراق إلى تنفيذ خطوات فعلية لتحقيق التكامل الصناعي والتجاري في قطاعات صناعية متنوعة على غرار الصناعات الكيماوية والبتروكيماويات والجلود، حيث تدرس الدول تفعيل سلسلة من الإجراءات لتحقيق هذه الأهداف وذلك عبر رفع المعوقات والعراقيل الجمركية لتحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة.

القاهرة - اتفقت كل من مصر والأردن والعراق الخميس على بدء الخطوات الفعلية لتحقيق التكامل الصناعي والتجاري بين الدول الثلاث. ولبحث الخطوات العملية لتفعيل التكامل الصناعي والتجاري بين الدول الثلاث عقدت وزيرة التجارة والصناعة المصرية نيفين جامع ووزيرة الصناعة والتجارة الأردنية نيفين جامع ووزير الصناعة المصرية نيفين جامع ووزير الصناعة المصرية نيفين جامع ووزير الصناعة والمعادن العراقي منهل عزيز

وأشارت جامع إلى أنه تم تحديد عدد من القطاعات المستهدفة للتعاون المشترك ومن بينها الصناعات الدوائية بما فيها الأدوية البيطرية والصناعات الكيماوية والبتروكيماويات والجلود والسيراميك، هذا فضلا عن دراسة إقامة معرض دائم للمنتجات المصرية والأردنية في العاصمة بغداد. واتفق الوزراء الثلاثة على أهمية تيسير حركة التجارة ورفع القيود والمعوقات التي تقف أمام انسياب التجارة البينية المشتركة، وذلك من خلال منح معاملة تفضيلية لنفاد المنتجات لأسواق الدول الثلاث. واستعرض الاجتماع التطورات الخاصة بإنشاء المدينة الاقتصادية على

الخازن اجتماعا عبر تقنية الفيديو كونفرانس. وقالت وزيرة التجارة والصناعة المصرية نيفين جامع، في بيان للوزارة، إنه تم التنسيق مع وزير التجارة والصناعة بدولتي الأردن والعراق على بدء الخطوات الفعلية لتحقيق التكامل الصناعي والتجاري بين الدول الثلاث وذلك في ضوء تنفيذ توجيهات القيادة السياسية المصرية والأردنية والعراقية.



تحرير التجارة ضروري